فراس عزيز ديب

المسيّرة اليمنية والرد الإسرائيلي.. هل يقوم نتنياهو بالأعمال القذرة نيابة عن الاوربيين؟

بالقدر الذي نتحدث فيه عن أن العالم أصبح قريةً صغيرة بعد الثورة الرقمية المذهلة التي نعيشها، إلا أن الوقائع أثبتت كذلك أن تلك النهضة الحضارية قد تكون فعلاً طارئاً غير مأمون الجانب يدفعنا لتجنب تسليم رقابنا وجعلها أسيرة للتكنولوجيا.

قبل أمس عاش العالم أجمع ساعات رهيبة سببها خلل تكنولوجي، لحظات عدة فقط هي المسافة التي فصّلت بين هيبة الرقم عندما يقترن بالتكنولوجيا وقدرته على كسر الحدود، وقدرة الحدود رغم أنف التكنولوجيا على زيادة أرقام العزلة، ساعات حولت العالم أجمع إلى جزر متباعدة، خطأ تقني عزل حتى إشارات المرور في العاصمة الفرنسيّة باريس وقبل أيام قليلة من انطلاق دورة الألعاب الأولمبية، فما بالنا بما حدث في المصارف والمطارات، لكن اللافت في كل هذه الهمروجة أن الضحية الوحيدة في كل ما جرى وكالعادة هي الحقيقة، ضحية حالت دون الإجابة عن التساؤلات الملحة: هل هو عطل فني أم تقني عادي؟ لا أحد يعرف لأننا كمستهلكين لهذه التكنولوجيا سنبقى تابعين لما تبثه بيانات الشركات الكبرى والدول العظمى التي تقودها من دون أن نجرؤ على الاعتراض، لأن شركات كهذه هي جزء من منظومة الأمن في تلك الدول، إلا إن كنا نظن مثلاً بأن إمبراطورية مايكروسوفت هي جزء مستقل عن القرار الأميركي!

هل هو هجوم سيبراني رفيع المستوى؟ لكن من الذي سيجرؤ على قول الحقيقة؟ ليس فقط بالنظر إلى حجم الضرر الذي سببه هذا الهجوم بل بسبب قدرة المهاجمين على الوصول إلى ما يشاؤون، ما يعني أن إمكانيات كهذه قادرة على أن تشكل مستقبلاً خطراً مضاعفاً لا يحمد عقباه تحديداً فيما يتعلق بمسار العمليات العسكرية أو أمن المفاعلات النووية، لكن المشكلة الأهم في هذا الخيار تبدو بتحديد الجهة المسؤولة عن الهجوم، هل هم الروس؟ أم الكوريون الديمقراطيون الذين أثبتوا علو كعبهم بكل ما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات، أم هل هي جهات يسارية يلصقون بها عادة اتهامات كهذه؟ ربما، لكن ماذا لو كان هذا العطل مفتعلاً؟

هذا السؤال في الحقيقة سيبدو نقاشه مفتاحاً لما هو أهم بمعنى آخر: القدرة على اختلاق الأحداث التي تبرر فيما بعد سلوكيات ما، فكيف ذلك؟

منذ بداية معركة طوفان الأقصى ومع إعلان اليمن الدخول مباشرةً في المعركة انتصاراً للفلسطينيين بمطلب واحد يتمثل بوقف العدوان الإسرائيلي الذي لم يوفر البشر والحجر، كان للعمليات ضد السفن التجارية النصيب الأكبر من هذا التدخل، وما تبعه من ردّات فعل دولية عنيفة لإدانة هذا الفعل من دون المرور إلى أسباب حدوثه، نظراً لما سببته هذه العمليات من خطر على مسار أحد أهم الطرق التجارية في العالم، إن كان بالسيطرة على معابر أحد أغنى المناطق بالثروة النفطية أو قطع طريق العبور باتجاه قناة السويس، الشريان الحيوي للتجارة الدولية، وبداية الاستهدافات كانت تتركز فقط على السفن التي تحمل العلم الإسرائيلي لكن اليمنيين وسعوا الهجوم ليشمل السفن المتجهة إلى الكيان الصهيوني بمعزل عن العلم الذي ترفعه، وصولاً إلى شمولها سفن كل الدول المشاركة بالعدوان على اليمن وفلسطين.

حاولت الكثير من الدول الأوروبية فتح قنوات اتصال مع الجانب اليمني لشرح الأخطار الناتجة عن هذه الهجمات، بما فيها عزوف شركات التأمين عن قبول تأمين السفن التي تعبر تلك المنطقة باعتبارها مناطق نزاع من الدرجة الحمراء، لكن قنوات الاتصال تلك فشلت جميعها بإيجاد أرضية مشتركة، لأن اليمنيين ظلوا متمسكين بفكرة إزالة أسباب وجود الهجمات، ونظراً لانغماس الأوروبيين المباشر في الحرب الإسرائيلية على غزة وتحيزهم ضد منع إدانتها، على هذا الأساس رأت بعض الجهات الأمنية الأوروبية أنها المتضرر الأكبر من شبه تعطل حركة الملاحة تلك، بل إنها انتقدت ضمنياً الضربات الخجولة التي شنتها كل من الولايات المتحدة وبريطانية على مواقع خاصة بالحوثيين كما يسمونها واعتبروها مجرد ضربات خجولة غير رادعة.

وخلال الأسابيع الماضية ذهبت هذه الدول الأوروبية أبعد من ذلك عندما تحدثت عن أفكار قابلة للتطبيق تضمن أمن السفن في منطقة الخليج، حيث زار وفد أمني فرنسي خلال الأسبوع الماضي عاصمتين خليجيتين إحداهما تكتسب صفة العاصمة المهمة للتباحث بهذا الشأن، بما في ذلك جميع الخيارات المطروحة لإيجاد رادع للهجمات اليمنية على طرق السفن الرئيسة، لكن ردود العواصم الخليجية كانت واضحة: لن نقبل بأي تحرك خارج قرارات مجلس الأمن الدولي، بما في ذلك تشكيل تحالف عسكري بقطع بحرية قادرة على محاصرة الشواطئ التي تنطلق منها العمليات، لكن أين الولايات المتحدة من كل ذلك؟

لا يبدو أن الولايات المتحدة بعيدة عن هذه الأجواء، لكنها ببساطة كانت ترى بالهجمات اليمنية ربما شكلاً من أشكال التنفيس عن الشعوب العربية الغاضبة نتيجة صمت العالم عن المجزرة المفتوحة في غزة، وبالسياق ذاته حاولت بشتى الوسائل عدم إقحام نفسها مباشرة في الصراع لاعتبارات عدة أهمها الوضع الانتخابي في الولايات المتحدة والتفرغ لتغطية الجرائم الإسرائيلية، لكن هجوم المسيّرة اليمنية في الساعات القليلة الماضية كسر حاجز أشرعة السفن ليصل أسوار السفارة الأميركية في تل أبيب، هذه المسيّرة التي أدى انفجارها إلى مقتل إسرائيلي وجرح آخرين حسب الرواية الرسمية الصهيونية، ليبقى السؤال المطروح باتجاهين: هل استطاع حدث المسيّرة قلب الموازين أم إن المسيّرة أريد لها أن تقلب كل الموازين؟

مبدئياً، تبدو حكاية هذه المسيّرة مثل حكاية العطل التقني الذي ضرب العالم الرقمي، نتلقاها كمستهلك لا كمشارك، حتى لو كان هناك تبنّ من الحوثيين للهجوم، فهل أدى الهجوم فعلياً إلى ما أدى إليه، ماذاً لو كان هناك هامش خطأ بين ما تبناه الحوثي وما حدث فعلياً؟

من جهة ثانية تبدو القدرات الخارقة لهذه المسيّرة تشبه إلى حد بعيد القدراتَ الخارقة لأصحاب الهجوم السيبراني، فهي وحسب ما أُشيع عبرت أكثر من ألفي كيلو متر ووصلت إلى الهدف الذي يقع على بعد عشرات الأمتار من السفارة الأميركية، هل كانت السفارة هي الهدف؟ أشك في ذلك وإلا فإنه بواقعية تامة هدف غبي للغاية، لأن العمق الإسرائيلي مملوء بالأهداف فلماذا اختيار هدف يدفع الأميركي ليدخل المعركة بشكل أو آخر؟ من دون أن ننسى فكرة أن مسار المسيّرة جعلها تمر فوق دول عربية كانت متهمة سابقاً بإيقاف المسيّرات الإيرانية التي عبرت باتجاه الكيان خلال الهجوم الذي تلا الهجوم على السفارة الإيرانية في دمشق، فلماذا لم تقم هذه المرة باعتراضها؟ إحدى الروايتين كاذبة حكماً تماماً، كما كذبة فكرة العطل الفني التي أشاعتها مايكروسوفت.

أخيراً، كما جرت العادة مع هجمات كهذه، فإن الروح المعنوية للشارع العربي ترتفع، لكن دعونا نعترف بأن العواطف شيء والوقائع شيء آخر تماماً، والمشكلة الأعقد أن أي تعاط مع حدث المسيّرة خارج سياق التصفيق ولو كانت النظرة عقلانيةً إلى حد ما فهي سيقودك نحو اتهامات أقلها، الحرمان من نشوة الانتصار، هنا علينا أن نضع كل هذه النقاشات جانباً ونتكلم بموضوعية، ماذا لو كانت المسيّرة ذريعة؟

لنفكر ببعض العقلانية، لأن إخفاق مساعي الأوروبيين في الحصول على موافقة الدول الخليجية الأهم، بتدخل، كان لابد له من بدائل، هذه البدائل قد تبدو على شكل تدخل مباشر بقرار أممي، وقد يبدو عبر ردود إسرائيلية في الظاهر، وأميركية في الخفاء، بمسوغ واضح هو المسيّرة اليمنية، تحديداً أن الكيان اليوم لازال يعيش أوهام فائض القوة التي ستحوله إلى بندقية للإيجار لضرب ما يتحاشى الأوروبيون ضربه، أليست احتمالاً قابلاً للتحقق؟

ولكن في المقابل، وحتى لو تطورت القصة إلى توسيع ساحة الحرب وصولاً إلى اليمن، كما كان يتمناه رئيس حكومة الكيان بنيامين نتنياهو منذ الساعة الأولى لعدوانه على غزة، فهل سيستطيع هذا الأخير تسجيل انتصار على بعد ألفي كيلومتر، بعد أن أخفق حتى اليوم من تسجيل شبيه له في غزة، وهل تعرّض اليمنيين إلى مزيد من القصف يمكن أن يليّن مواقفهم الداعمة للمقاومة في فلسطين رغم أن حاملات الطائرات والبوارج الأميركية والبريطانية لم تستطع تحقيق مثل هذا المخطط؟

ربما لن يطول الزمن حتى تنكشف الحقائق، ويبدو أن الهجوم الإسرائيلي على اليمن لن يغير من المعادلات كثيراً، وستبقى القضية مفتوحة طالما أن قادة الكيان مازالوا يعيشون حالة فائض القوة.

كاتب سوري مقيم في فرنسا

أصاب مصنعاً في «عامير» واستهدف تجمعاً لجنود الاحتلال في محيط «المنار»

حزب الله يهاجم لأول مرة «دفنا» الإسرائيلية بعشرات صواريخ الكاتيوشا

رد حزب الله أمس، على اعتداءات الاحتلال الإسرائيلي على المدنيين في بلدة برج الملوك اللبنانية بقصف مستوطنة «دفنا» للمرة الأولى منذ بدء إسناد المقاومة الفلسطينية في الثامن من تشرين الأول الماضي بعشرات صواريخ الكاتيوشا، بعد أن حقق إصابة مباشرة في تجمع لجنود الاحتلال في محيط موقع «المنارة» جراء استهدافه بقذائف مدفعيته، تزامناً مع اندلاع حرائق في أنحاء الجليل والجولان السوري المحتل نتيجة سقوط صواريخ فيهما.

وفي التفاصيل، نشر الإعلام الحربي في حزب الله في صفحته على موقع «تلغرام» بياناً قال فيه: «دعماً لشعبنا الفلسطيني الصامد في قطاع غزة وإسناداً لمقاومته الباسلة والشريفة، ورداً على الاعتداء على المدنيين في بلدة برج الملوك أدخل مجاهدو المقاومة الإسلامية إلى جدول النيران مستعمرة دفنا للمرة الأولى وقصفوها بعشرات صواريخ الكاتيوشا».

وفي وقت سابق أمس، ذكر موقع «النشرة» الإلكتروني أن مسيّرة إسرائيلية استهدفت «رابيد» في خراج برج الملوك على مفترق الحوش على الطريق المؤدية إلى مثلث الخيام- الوزاني، ما أدى إلى إصابة عدد من السوريين بشظايا الصاروخ، بينهم أطفال كانوا قرب خيمة يسكنون فيها.

من جانبها، ذكرت وسائل إعلام إسرائيلية أن عشرات الصواريخ أطلقت من جنوب لبنان تجاه الجليل، حسب الإعلام الحربي الذي نقل أيضاً عن تلك الوسائل الإعلامية في وقت لاحق تأكيدها سقوط عدد من الصواريخ في مستوطنة «عامير» في إصبع الجليل ووقوع أضرار واندلاع حريق في المكان، لتعود وتشير إلى إصابة مصنع بشكل مباشر في المستوطنة.

صحيفة «يديعوت أحرونوت» الإسرائيلية بدورها، تحدثت عن وصول فرق الإطفاء إلى مصنع في كيبوتس «عامير» في الجليل الأعلى بعد إصابته بصاروخ على الأقل أطلق من لبنان، حسب الإعلام الحربي الذي أكد أن «الكيبوتس» لم يتم إخلاؤه، على حين نقلت قناة «الميادين» عن وسائل إعلامية إسرائيلية تأكيدها انطلاق صلية من ١٠ صواريخ «غراد» من لبنان باتجاه مستوطنة «سنير» بعد أن دوت صفارات الإنذار فيها.

وبالتزامن، تحدثت وسائل إعلامية إسرائيلية عن قصف صاروخي عنيف استهدف شمال الجولان السوري المحتل، بعد أن دوت صفارات الإنذار في المنطقة حسب الإعلام الحربي، لتعود وتؤكد تلك الوسائل الإعلامية وتؤكد حسب «الميادين» اندلاع حرائق في أنحاء الجليل والجولان نتيجة سقوط صواريخ.

جاء ذلك، في حين دوت صفارات الإنذار في مستوطنات «شعار ياشوف وزرعيت وشوميرا، وإفن مناحم» بالجليل الغربي، تزامناً مع سقوط عدد من الصواريخ في مستوطنة «كريات شمونة» حسبما نقل الإعلام الحربي عن وسائل إعلام إسرائيلية.

وفي وقت لاحق أمس، أكدت «الميادين» أن نيران مباشرة انطلقت من لبنان باتجاه موقع «زبدين» الإسرائيلي في مزارع شبعا المحتلة.

وقبل ذلك بساعات، أكد الإعلام الحربي في بيان، أن مقاتلي الحزب استهدفوا تجمعاً لجنود الاحتلال الإسرائيلي في محيط موقع «المنارة» بقذائف المدفعية وأصابوه إصابة مباشرة، بالمقابل، تحدث موقع «النشرة» عن قصف مدفعي إسرائيلي استهدف أحد المنازل في منطقة عزرائيل عند أطراف بلدة كفرشوبا في منطقة العرقوب في لبنان، من دون الإبلاغ عن إصابات، على حين تعرضت منطقة وادي الدلافة في بلدة حولا لقصف مدفعي إسرائيلي بالقذائف الفوسفورية، ما أدى إلى نشوب حريق كبير في المنطقة، وفقاً لموقع «لبنان ٢٤» الإلكتروني الذي ذكر أن القصف المعادي طال أطراف بلدة طلوسة.

ومنذ صباح أمس، شن طيران الاحتلال غارة جوية على بلدة حولا في قضاء مرجعيون بجنوب لبنان استهدفت منزلين في البلدة من دون وقوع إصابات، وفق ما ذكرت الوكالة الوطنية اللبنانية للإعلام.

وكالات

مسؤول أوروبي: غير مقبول منع دخول المساعدات إلى القطاع

أزمة مياه الشرب وشح الوقود والمواد الطبية تهدد حياة المصابين

سكان القطاع يعانون نقصاً حاداً في مياه الشرب والمياه وسط تحذيرات أممية من أن النقص الحاد سيؤدي إلى انتشار الأمراض (عن الانترنت)

...إلى انتشار الأمراض، وفق ما ذكر موقع «اليوم السابع».

وأكد أحد أهالي القطاع، أن نحو ٨٠٠ ألف مواطن يعيشون في ظل انعدام لوجود المياه، في حين لفت التقرير إلى أن السكان يقفون ساعات من أجل الحصول على القليل من مياه الشرب في ظل درجة حرارة مرتفعة وانعدام غذائي أو ندرته.

بدوره وحسب وكالة «الأناضول» التركية، جدد المسؤول في مستشفى شهداء الأقصى بمدينة دير البلح وسط القطاع خليل الدقران، التحذير من خطورة شح الوقود والمستلزمات الطبية، وما يشكله من تهديد لحياة العديد من المصابين جراء العدوان المستمر منذ تشرين الأول الماضي.

ولفت الدقران إلى خطورة توقف غرف العمليات الجراحية عن العمل بسبب النقص الشديد في المستلزمات الطبية والأدوية والوقود.

وقال: إن توقف غرف العمليات عن العمل بمثابة «حكم بالإعدام» على مئات الجرحى والمرضى داخل المستشفى.

واعتبر أنه «إذا توقفت غرف العمليات عن العمل فسيفارق عدد كبير من المصابين الحياة»، مبدياً خشيته من توقف المولدات الكهربائية التي يعتمد عليها المستشفى في الوقت الحالي، في ظل انقطاع التيار الكهربائي بسبب نقص الوقود.

وأردف: «المستشفى يعاني أوضاعاً صحية صعبة جداً في ظل استمرار حرب الإبادة الجماعية على غزة للشهر العاشر على التوالي، وارتفاع أعداد الإصابات والشهداء التي تصل إليه».

وبيّن أن توقف المولد الكهربائي الذي يزود المستشفى بالطاقة يشكل «خطراً كبيراً وحقيقياً» على أقسام العناية المركزة، مطالباً المجتمع الدولي والمنظمات الإنسانية بـ«التدخل العاجل لإمداد المستشفيات بكميات كافية من الوقود والمستلزمات الطبية، وإعادة تشغيل المستشفيات التي خرجت عن الخدمة، لتخفيف الضغط عن العاملة منها وإنقاذ حياة المرضى والجرحى».

في الأثناء شدد المبعوث الخاص للاتحاد الأوروبي لعملية السلام في الشرق الأوسط، وفق وكالة «فرانس برس» على أنه من غير المقبول أن تتكدس شاحنات المساعدات الإنسانية على معابر قطاع غزة ولا يسمح بدخولها.

من جهة ثانية، ذكرت وكالة «وام» الإماراتية، أن عدد قوافل المساعدات الإنسانية والإغاثية التي أرسلتها الإمارات للقطاع منذ ٢٤ تشرين الثاني الماضي بلغ ١٠٠ قافلة.

وفي السياق ذكرت قناة «المملكة»، أن ٨٣ شاحنة جديدة من المساعدات الإنسانية عبرت إلى القطاع، مشيرة إلى هذه القافلة سيّرتها القوات المسلحة الأردنية والهيئة الخيرية الأردنية الهاشمية.

وكالات

الاحتلال واصل جرائم الإبادة الجماعية وكثّف عدوانه على المحافظة الوسطى من القطاع

عدد شهداء غزة يتجاوز ٣٨٩٠٠ والاحتلال ينسف مربعات سكنية في تل الهوا

واصل الاحتلال الإسرائيلي ارتكاب جرائم الإبادة الجماعية ومجازر دامية بحق الفلسطينيين في قطاع غزة، لليوم الـ٢٨٨، عبر شن عشرات الغارات الجوية والقصف المدفعي، ونسف مربعات سكنية، ما رفع عدد الضحايا الفلسطينيين إلى أكثر من ٣٨٩٠٠ شهيد، إضافة إلى ما يزيد على ٨٩٦٠٠ مصاب حتى ساعة إعداد هذا الخبر مساء أمس.

في التفاصيل، أعلنت وزارة الصحة الفلسطينية أمس في بيان أوردته وكالة «سانا» أن الاحتلال الإسرائيلي ارتكب خلال الساعات الـ٢٤ الماضية ٤ مجازر في قطاع غزة، وصل من ضحاياها إلى المستشفيات ٣٧ شهيداً و٥٤ جريحاً، وقالت الوزارة: إن عدد ضحايا عدوان الاحتلال المتواصل لليوم الـ٢٨٨ على القطاع ارتفع إلى ٣٨٩١٩ شهيداً و٨٩٦٢٢ جريحاً، بينما لا يزال عدد من الضحايا تحت الركام وفي الطرقات لا تستطيع طواقم الإسعاف والدفاع المدني الوصول إليهم.

واستشهد ٦ فلسطينيين بينهم صحفي وعائلته، في قصف طيران الاحتلال مخيم جباليا شمال قطاع غزة، كما استشهد فلسطينيان وأصيب آخرون جراء قصف الاحتلال منزلاً في منطقة الزرقاء شمال مدينة غزة، في حين ارتقى شهيد في قصف الاحتلال بلدة بني سهيلا شرق مدينة خان يونس جنوب قطاع غزة.

في السياق، استشهد ظهر أمس السبت، عدد من الفلسطينيين وأصيب آخرون في قصف للاحتلال الإسرائيلي على مدينة غزة ومخيم النصيرات، حسب وكالة «وفا» التي أفادت بأن طائرات الاحتلال استهدفت مجموعة من الفلسطينيين في شارع الجلاء بمدينة غزة، ما أسفر عن عدد من الشهداء والجرحى، وأضافت: إن ثلاثة فلسطينيين استشهدوا وأصيب آخرون، في قصف طائرات الاحتلال منزلاً يعود لعائلة صيام غرب محطة ياسين في منطقة الصفطاوي شمال مدينة غزة، نقلوا إلى مستشفى المعمداني في المدينة، كذلك قصف ... منزلاً في مخيم النصيرات وسط ... استشهاد ثلاثة فلسطينيين وإصا... إلى مستشفى العودة.

هذا واستشهد وأصيب عشرات ...

الاحتلال الإسرائيلي واصل ارتكاب جرائم الإبادة الجماعية ... (عن الانترنت)

وكالات

قولاً واحداً

د. مازن جبور

الانتخابات التشريعية وتوسيع دائرة الرؤية

انتخابات مجلس الشعب للدور التشريعي الرابع، جاءت في مرحلة تجعل من الصعب النظر إليها كأي انتخابات برلمانية سابقة، بل لا بد من توسيع زاوية الرؤية، لنتمكن من إدراك الجوانب الأخرى المحيطة بالعملية، إذ إنها جاءت في خضم عملية تحول في الحالة السورية، وانتقال إلى مرحلة ما بعد الحرب، وهي مرحلة صعبة تتسم بالتشابك والتعقيد، وتقتضي جهوداً مضاعفة على كل المستويات، وبخاصة عملية التخطيط والتقييم لأي استحقاق وطني يتم إنجازه.

لقد جرت الأسبوع الفائت الانتخابات التشريعية السورية للدور التشريعي الرابع، وهي الرابعة من نوعها التي تشهدها البلاد بعد الأزمة السورية ٢٠١١، وبعد تعديل الدستور السوري العام ٢٠١٢، أي بعد إقرار التعددية السياسية في البلاد، إلا أنه كان من اللافت غياب شبه كامل لأي حراك انتخابي من الأحزاب الجديدة المرخصة، باستثناء حالات فردية، بل أخذت الانتخابات على الصعيد الوطني شكلها المعهود قبل العام ٢٠١١، علماً أن البلاد قد شهدت خلال هذه الانتخابات حراكاً كبيراً، لكنه منوط بحزب البعث العربي الاشتراكي، أي حراك داخل الحزب لاختيار ممثليه، وهذا مؤشر على ضعف تلك الأحزاب الجديدة وعدم فاعليتها في الحياة السياسية السورية رغم مرور أكثر من عقد من الزمن على تأسيسها.

وبغض النظر عن الأشخاص الذين وصلوا إلى مجلس الشعب في هذا الدور، فإن زاوية الرؤية يجب أن تتسع لترى نسبة التغيير الكبيرة على صعيد الأسماء في بعض المحافظات، فمثلاً وصل إلى المجلس في هذا الدور التشريعي عن محافظة دمشق ٢٣ عضواً جديداً من أصل ٢٩ عضواً، ولكن لا يمكن تعميم ذلك على جميع المحافظات.

كذلك يجب أن تتسع زاوية الرؤية لتلحظ الحال العام على الصعيد الوطني الذي جرت فيه الانتخابات، إذ جاءت في مرحلة تحول داخلي يجريها حزب البعث، عبر عنها بسلسلة خطوات سابقة، وعلى الرغم من الاستمرار في اعتماد تجربة الاستئناس الحزبي لاختيار مرشحي البعث، فقد حرصت قيادته على مبدأ الانتخاب، بحيث كانت بوصلتها الرئيسية في اختيار المرشحين عن الحزب، نتائج الاستئناس، أي رأي القواعد، وإذا عدنا إلى دائرة القواعد والتعليقات حول وصف نجاح بعض الأشخاص في الاستئناس بـ«الإخفاق»، فإن المسؤولية هنا لا تقع على عاتق القواعد وحدها، وإنما على عاتق المؤسسة الحزبية التي كان بالإمكان أن تقوم بدور أكبر في اختيار المرشحين، ليس برفع مستوى وعي الناخبين من القواعد وحسب، وإنما من خلال انتقاء المرشحين من بين الناجحين بالاستئناس.

ما سبق مبني على رأي متداول في الشارع السوري حول بعض الأسماء التي وصلت إلى مجلس الشعب، وقد لا يكون هذا الرأي دقيقاً، وهنا تبرز مسؤولية المؤسسة الحزبية من جديد في الدفاع عن خياراتها، وعن آليات الاختيار، وليس عن العضو الناجح بصفته الشخصية وإنما عنه بصفته الحزبية، إذ ما تعلمه القيادة من معلومات دقيقة عن مرشحي البعث، مختلف تماماً عن رأي عام شائع مبني على آراء شخصية للبعض وعلى «التشويه والتبهير» الذي يشوه الحقيقة، ربما من غير قصد، وإنما نتيجة تناقل الأقاويل لتصبح إشاعات غير مضبوطة والقابلة للتحوير.

في السياق ذاته، فإن انتخابات مجلس الشعب للدور التشريعي الرابع جاءت في خضم مرحلة تحول يقودها البعث سواء ضمن المؤسسة الحزبية، أو على الصعيد الوطني بصفته الحزب الحاكم، وهذه المرحلة بدأها البعث منذ أطلق الأمين العام الرئيس بشار الأسد، حالة حوارية كبيرة داخل الحزب أفضت إلى آليات جديدة لانتخاب اللجنة المركزية للحزب، ومن ثم قيادة مركزية جديدة بنسبة ١٠٠ بالمئة، علماً أن المعيار الانتخابي كان الأساس الذي اعتمده البعث حتى في تغييراته الداخلية.

وفي توسيع دائرة الرؤية، لا يمكن إلا أن نرى أن الانتخابات التشريعية هي استحقاق دستوري وطني، حرصت الدولة السورية على إتمامه بأفضل الممكن وفي توقيته الزمني المحدد، وهذا دليل على قوة الدولة وقدرة مؤسساتها على القيام بمهامها، ولهذا مؤشراته المهمة في مرحلة عودة الدول التي عادت إلى سورية لتصحيح العلاقة معها، بعد أن كانت تلك الدول بوابات للشرور على سورية منذ العام ٢٠١١، وما يزال بعضها كذلك حتى الآن.

أياً يكن الحدث أو الاستحقاق الذي تشهده أو ستشهده سورية في المرحلة الحالية، فإنه لا بد من توسيع زاوية الرؤية، لإدراك الإنجاز المحقق.

كاتب سوري

تمهيداً لوضع الطريق الدولي في الخدمة مع طريق غازي عنتاب إلى حدود الأردن

مصادر «الوطن»: إعادة تسيير دوريات مشتركة روسية- تركية على «M4» قريباً

حلب- خالد زنكلو

دورية روسية – تركية مشتركة على طريق الـ«M4» (عن الانترنت – أرشيف)

تحث موسكو الخطا لتسريع إعادة العلاقات السورية التركية إلى طبيعتها، ومن البوابة الاقتصادية في انتظار أن تنضج الظروف لتحسن العلاقات السياسية من طريق المفاوضات، التي يمكن أن تمهد الطريق إليها، الاجتماعات التقنية الأمنية المرتقبة بين دمشق وأنقرة في بغداد.

وفي هذا السياق، رشحت معلومات من مصادر معارضة مقربة من ميليشيات أنقرة في إدلب، عن قرب تسيير دوريات عسكرية مشتركة روسية- تركية على طريق حلب اللاذقية، والمعروف بطريق «M4»، في مقطعه الذي يصل بلدة ترنبة غرب سراقب بريف المحافظة الشرقي بتل حور في ريف اللاذقية الشمالي، تمهيداً لوضع الطريق في الخدمة.

وذكرت المصادر المعارضة لـ«الوطن» أن اجتماع الوفدين العسكريين الروسي والتركي في معبر ترنبة الأربعاء الماضي، بحث خطوات بدء إعادة تسيير الدوريات المشتركة الروسية- التركية على «M4»، لضمان امن الطريق، بعد توقفها منذ ٢٠ آب ٢٠٢٠ بعد انطلاقها لنحو ٥ أشهر، إثر استهدافها أكثر من مرة من تنظيمات إرهابية تسعى إلى منع افتتاح الطريق الدولي وعرقلة عودة العلاقات الطبيعية بين سورية وتركيا إلى وضعها السابق في ٢٠١١.

ونص «اتفاق موسكو»، الروسي- التركي العائد إلى ٥ آذار ٢٠٢٠، على إعادة افتتاح طريق حلب اللاذقية، بعد إقامة منطقة آمنة في ضفتيه بعمق ٦ كيلو مترات، لتوفير الحماية له قبل فتحه أمام حركة المرور والترانزيت، إلا أن مماطلة إدارة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان حال دون وضع الطريق في الخدمة طوال هذه الفترة المنصرمة.

وأوضحت المصادر بأن الوفد العسكري الروسي طلب من نظيره التركي، القيام بإجراءات على الأرض لضمان امن الطريق، عبر إنشاء محارس على ضفتيه وإبعاد الإرهابيين لمسافة محددة منه على الأرض، التي يسيطر عليها تنظيم جبهة النصرة الإرهابي بواجهته الحالية التي تسمى «هيئة تحرير الشام»، وهي إجراءات سعى الاحتلال التركي في إدلب إلى تنفيذها منذ أكثر من عام، غير أن غياب الإرادة السياسية لأنقرة منع ذلك.

وتوقعت افتتاح «M4» قبل نهاية العام الجاري، وربما في نهاية تشرين الأول المقبل أو في النصف الأول من تشرين الثاني القادم، في حال الإسراع في تنفيذ الإجراءات المطلوبة على الأرض وإنجاح مهمة الدوريات العسكرية المشتركة الروسية- التركية، والتي من المفترض أن تتسارع وتيرتها فور معاودة عملها.

ولفتت إلى أن المفاوضات بين الوفدين العسكريين الروسي والتركي تطرقت إلى وضع طريق غازي عنتاب، من بوابة السلامة عند الحدود التركية في إعزاز شمال حلب إلى معبر نصيب عند الحدود مع الأردن، في الخدمة، غير أنها لم تربط الأمر بافتتاح طريق حلب اللاذقية، والمتفق عليه سابقاً بموجب «اتفاق موسكو».

المصادر أشارت إلى أن افتتاح المعابر، بين مناطق الحكومة السورية ومناطق هيمنة ميليشيات أنقرة، كان في صلب المباحثات بين الوفدين العسكريين، وخصوصاً معبر أبو الزندين، والذي يصل بين مناطق سيطرة ميليشيات أنقرة التي تسمى «الجيش الوطني» في منطقة الباب شمال شرق حلب بمناطق الحكومة السورية في المحافظة، والذي جرى افتتاحه تجريبياً في ٢٧ حزيران الفائت، والذي تسبب بموجة احتجاجات شعبية مناهضة للخطوة في مناطق النفوذ التركي، شارك فيها مسلحون موالون لإدارة أردوغان.

يذكر أن إجراءات لوجستية اتخذتها محافظتا حلب وإدلب لافتتاح معبر أبو الزندين في الربع الأول من ٢٠٢١، بالتوازي مع افتتاح معبر ترنبة ومعبر ميزناز جنوب غرب حلب إثر «تفاهمات» بين موسكو وأنقرة، إلا أن إدارة أردوغان حالت دون وضعها في الخدمة بهدف استثمارها في أي مفاوضات مستقبلية مع الجانبين السوري والروسي.

«الحربي» المشترك دمّر ٩ سيارات بمن فيها من الدواعش في البادية الشرقية

الجيش يدك «النصرة» بـ«خفض التصعيد» ويتفقد الحدود مع تركيا في شمال الحسكة

حماة- محمد أحمد خبازي
دمشق- الوطن- وكالات

واصل الجيش العربي السوري أمس دك مواقع تنظيم جبهة النصرة الإرهابي وحلفائه في ريفي حماة وإدلب، رداً على اعتداءاتهم المتصاعدة على نقاط عسكرية بمنطقة «خفض التصعيد»، في حين دمر الطيران الحربي السوري والروسي المشترك نحو ٩ سيارات مزودة برشاشات ثقيلة بمن كان فيها من مسلحين من تنظيم داعش الإرهابي في البادية الشرقية، وذلك بالتزامن مع تفقد وفد من الجيش الأوضاع على الحدود مع تركيا بدءاً من الدرباسية وريفيها الشرقي والغربي، وصولاً إلى قرية الأسدية بريف الحسكة.

وفي التفاصيل بيّن مصدر ميداني لـ«الوطن» أن وحدات الجيش دكت بالمدفعية الثقيلة، مواقع للإرهابيين في محاور التماس بسهل الغاب الشمالي الغربي وتحديداً في قليدين وخربة الناقوس ومحيط القرقور، في حين استهدفت وحدات أخرى بالمدفعية الثقيلة مواقع للإرهابيين في أطراف مجدليا بريف إدلب الجنوبي، ومحيط بنش بالريف الشرقي.

وأوضح أن وحدات الجيش كانت قد أفشلت أول من أمس محاولة تسلل مجموعة إرهابية من ميليشيا تطلق على نفسها مسمى «زيد بن حارثة» على مواقع لها بمحور الحاكورة بسهل الغاب الشمالي الغربي، حيث تم إيقاع المجموعة بكمين ناري محكم، ما أدى لمقتل كامل أفرادها وتدمير عتادهم الحربي، ودراجاتهم النارية التي كانوا يستخدمونها بتنقلاتهم في محاور سهل الغاب واعتداءاتهم على النقاط العسكرية.

وفي البادية الشرقية، دمر الطيران الحربي السوري والروسي المشترك بغارات مركزة، ٩ سيارات مزودة برشاشات ثقيلة بمن كان فيها من دواعش، وذلك بعدد من قطاعات البادية الشرقية.

وبيّن مصدر ميداني لـ«الوطن»، أن الغارات استهدفت أيضاً مواقع محصنة لخلايا داعش في عمق البادية بين الرقة ودير الزور، كانوا يستخدمونها منصات لاعتداءات الكر والفر على نقاط عسكرية أو على قوافل تجارية عابرة، وللتواري بعد ملاحقة الجيش لهم.

من جهة ثانية، ذكرت مصادر إعلامية معارضة أن وفداً من قوات الجيش العربي السوري بينهم ضباط وصلوا إلى النقاط العسكرية المنتشرة على الخطوط الفاصلة بين مناطق تحتلها الإدارة التركية ومناطق نفوذ ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية- قسد» بريف الحسكة قرب الحدود السورية التركية.

ووفق المصادر، تجول الوفد برفقة عربتين لقوات الجيش وسيارة دفع رباعي تابعة لـ«قسد» على النقاط العسكرية التابعة للجيش بدءاً من الدرباسية وريفيها الشرقي والغربي، وصولاً إلى قرية الأسدية بريف الحسكة، لتفقد الأوضاع على الحدود المجاورة مع تركيا.

وحسب المصادر قصفت قوات الاحتلال التركية والفصائل الموالية لها بالمدفعية الثقيلة قرية عرب حسن شمال منبج في ريف حلب الشرقي، ضمن مناطق سيطرة «قسد» التي ردّت بقصف مدفعي طال مواقع وتجمعات قوات الاحتلال وفصائلها مقابل قرية عرب حسن.

كما قصف الاحتلال وفصائله بالمدفعية الثقيلة بشكل عشوائي، قرى أم الحوش وأم القرى والشيخ عيسى والوحشية وحربل بريف حلب الشمالي، ضمن مناطق نفوذ «قسد»، ما تسبب بخسائر مادية كبيرة بممتلكات المدنيين.

وفي السياق دارت اشتباكات عنيفة بالأسلحة الخفيفة والمتوسطة، بين مسلحين من فصيل «الجبهة الشامية» الموالية للاحتلال من جهة، وما تسمى «قوات تحرير عفرين» التابعة لـ«قسد» من جهة أخرى، ما أدى لسقوط قتيلين من «الشامية» وسط اشتباكات عنيفة على محاور مدينة مارع شمال حلب، وقصف مدفعي مكثف وعنيف بين الطرفين.

ووفق وكالة «الأناضول» أعلنت وزارة الدفاع في الإدارة التركية ببيان تحييد ٤ «إرهابيين» في المناطق التي تحتلها في شمال سورية، في إشارة إلى مسلحي «قسد».

قيرغيزستان تستعيد ٢٢ امرأة وطفلاً من مواطنيها المحتجزين في مخيمات «قسد»

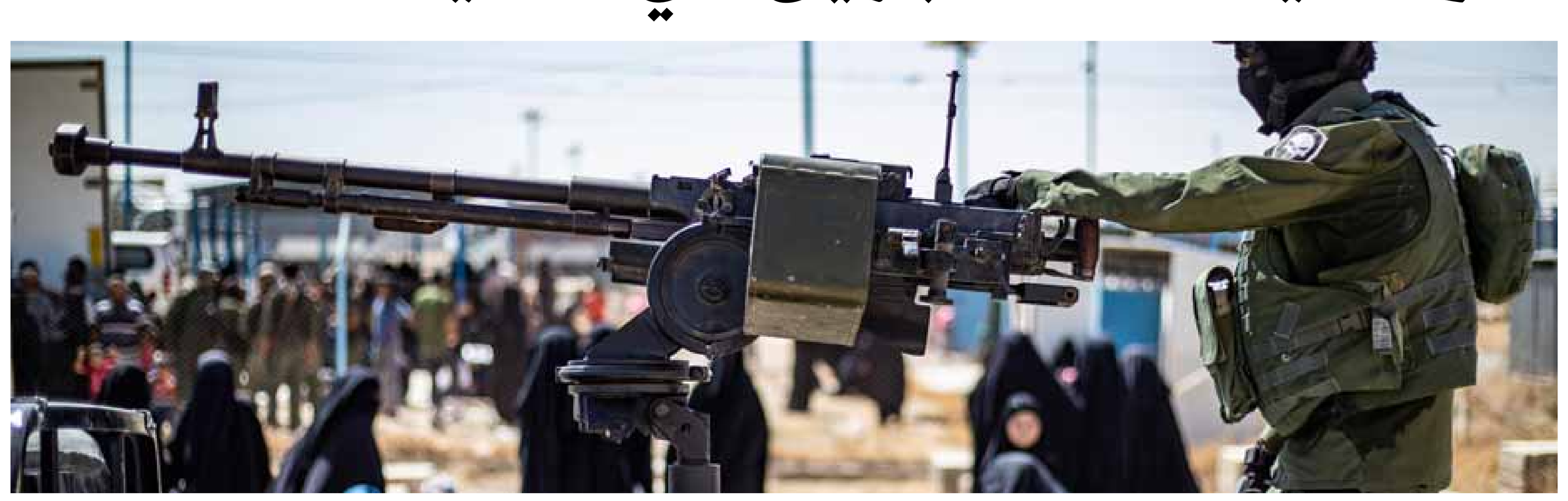

مخيم الهول شمال شرق سورية الذي تديره ميليشيات «قسد» المدعومة من قوات الاحتلال الأميركية (أ ف ب – أرشيف)

وكالات

تركيا ترحّل ٣٥٠٠ لاجئ إلى شمال سورية منذ مطلع الجاري

بلغ عدد اللاجئين السوريين الذين رحلتهم السلطات التركية قسراً إلى الأراضي التي تسيطر عليها التنظيمات الإرهابية والميليشيات المسلحة في الشمال السوري منذ مطلع الشهر الجاري، أكثر من ٣٥٠٠ شخص.

وذكرت مصادر إعلامية معارضة أمس أن عدد المرحلين قسراً من تركيا باتجاه الداخل السوري، أي نحو مناطق سيطرة التنظيمات الإرهابية الميليشيات المسلحة في شمال غرب وشمال شرق سورية، بلغ ٣٥٤٠ سورياً يحملون بطاقة «الحماية المؤقتة»، منذ مطلع تموز الجاري، وذلك بعد أن رحّلت ٨٤٠ لاجئاً خلال ٧ أيام ماضية.

وأضافت المصادر: إن السلطات التركية احتجزت بشكل قسري أكثر من ١٢٥ عائلة سورية بينهم أطفال وسيدات في مراكز الترحيل بولاية قيصري بتركيا، تمهيداً لترحيلهم إلى داخل الأراضي السورية، وجاء ذلك بعد أن رحّلت يوم الجمعة ١٢٠ سورياً عبر المعابر الحدودية باتجاه الشمال السوري.

بمقابل ذلك، أكد شاب سوري يدعى صابر الخطيب ناجٍ من أحد مراكز احتجاز المهاجرين في ليبيا في تصريحات صحفية، وجودَ انتهاكات كثيرة تُرتكب بحق المحتجزين في المراكز، وخصّ بالذكر مركز «بئر الغنم» الواقع جنوب غرب العاصمة الليبية طرابلس، وفق ما ذكرت مواقع إلكترونية معارضة أمس.

ولخّص الخطيب، معاناته داخل مركز احتجاز «بئر الغنم» الذي دخله مرتين، بالقول: إنه «كان يتمنى الموت كل ليلة على أن يعيش يوماً آخر في ذلك المكان».

ووصل الخطيب إلى أوروبا بعد عام من تعرضه للاعتقال في أكثر من ١٣ مركز توقيف واحتجاز في ليبيا، حيث أكد أن «بئر الغنم» يعتبر الأسوأ على الإطلاق من بينها جميعاً.

واستطاع الخطيب الخروج من المركز مرتين بعد دفع عائلته مبلغاً مالياً لبعض المسؤولين فيه عن طريق وسطاء.

ولفت، إلى أن عنابر المركز من «الصاج»، مما يحولها إلى ما يشبه الفرن مع شدة ارتفاع درجات الحرارة، وخصوصاً أنه يوجد بمنطقة صحراوية.

وأكد أن الحراس لا يسمحون للمحتجزين بالخروج من العنابر ورؤية الشمس إلا لمن أصيب منهم بمرض جلدي كالجرب أو انتشار القمل برأسه، وذلك مرة كل أسبوع.

وأضاف: إن حصة كل محتجز كانت ملعقتين من الأرز والمعكرونة في اليوم الواحد، وذلك للبقاء على قيد الحياة وليس للشعور بالشبع.

ويتعرّض المحتجزون في مركز «بئر الغنم» بحسب الخطيب، للضرب بالعصي والخراطيم البلاستيكية الغليظة، وتُطبق عليهم العقوبات الجماعية في حال أعلن أحد الأشخاص إضرابه عن الطعام، أو قام بطرق الباب لاستدعاء الحراس لنجدة من سقط من زملائهم من شدة الجوع والإعياء.

وكالات